١٦/٨/١٩٨٥).

وتحدثت بعض الانباء عن اختفاء التقرير الذي اعده مراقب الدولة (**مسعاري**ف، ١٥/٨/١٩٨٥) لكن عضو لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست عضو الكنيست دان تيخون (ليكود) ادعى بأن التقرير لم يختف. إذ قامت احدى الموظفات بوضعه في خزانة الملفات في عهد الكنيست السابق، ولم تتمكن من العثور عليه لأن الموظفة موجودة في عطلة. وادعى تيخون، ايضاً، بأنه تعمد ان لا يقرأ التقرير كي لا يتهم بتسريب معلومات. مضيفاً ان التقرير سيبقى سرياً في المستقبل بناء على تعليمات الجهات الأمنية التي تعتقد بأن الافصاح عن فحوى التقرير سيعرض حياة من يعملون في مجال شراء الاراضي في المناطق المحتلة للخطر (**المصدر نفسه**).

واجتمعت لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست بناء على طلب عضو الكنيست تسيان، بحضور مفتش عام الشرطة، دافيد كراوس، وممثل بنك اسرائيل، غريدي فيدر، وممثل وزارة العدل (**هآرتس**، ١٤/٨/١٩٨٥). وقد حاول اعضاء الليكود في اللجنة منع النقاش، أو تأجيله على الأقل، لكن اصرار رئيس اللجنة عضو الكنيست دافيد ليبائي (المعراخ) حال دون ذلك.

وقد طرح تسيان خلال النقاش بعض الاسئلة على ممثل بنك اسرائيل في كل ما يتعلق بنقل عملة صعبة لشراء اراض، وفي ما اذا تابع ذلك اسرائيل المكان الذي ستصله العملة الصعبة في نهاية الامر. وقد ردّ فيدر على الاسئلة بشكل يوحي بأن هناك اموراً غير منتظمة في كل ما يتعلق به ذا الموضوع (**المصدر نفسه**، ٢١/٨/١٩٨٥). ولم ترض تفسيرات ممثل بنك اسرائيل تسيان الذي طالب بعرض الموضوع على مراقب الدولة مرة اخرى (**يديعوت احرونوت**، ٢١/٨/١٩٨٥).

اما مفتش عام الشرطة، فقد اعترف، في اجتماع اللجنة، بان الشرطة لم تجر تحقيقاً مع أي شخصية سياسية أو امنية. وهكذا يكون كراوس قد نفى، بشكل رسمي، الكثير من الانباء التي نشرتها وسائل الاعلام فيما يتعلق بالتحقيق الذي تجريه الشرطة في كل ما يتعلق بقضية سلب الاراضي (**هآرتس**، ٢١/٨/١٩٨٥).

ويعتقد الدكتور بنيامين، رئيس معهد مشروع الضفة والقطاع، الذي يموله صندوقا روكفلر وفورد الاميركيان، بأن ثمة ثغرات مفتوحة في عملية نقل ملكية الاراضي في الضفة الغربية امام الجهات الاجرامية. ويقول بنيامين انه من المهم التفريق بين حوالي ١٢٠٠٠٠ دونم تم شراؤها من عرب في الضفة، وبين اكثر من مليونين ونصف المليون دونم (حوالي ٤٠ بالمئة من مساحة الضفة الغربية) اعلن عنها بانها اراض دولة. بالمقابل يسعى بنيامين، السلب المؤسساتي. وهو يرى ان مصادرة الاراضي من العرب وتحويلها الى اراضي دولة تمت بعدة طرق:

١ ـ وفقاً للأمرين ٥٨/١٩٦٧ و١٥٠/١٩٦٧ بشأن الاملاك المتروكة. وبموجبها تنقل الاراضي التي غادر اصحابها القانونيون البلاد، وتلك التابعة لهيئة مسجلة في بلد معاد، الى ملكية المسؤول عن الاموال المتروكة. وبهذه الطريقة اضيف ٤٣٠ الف دونم لملكية الدولة.

٢ ـ الاراضي التي كانت مسجلة تحت تسمية «اراضي التاج الاردني» حولت إلى ملكية الدولة (حوالي ٥٢٧ الف دونم).

٣ ـ في العام ١٩٨٠، تبنت الحكومة الاسرائيلية نهجاً جديداً، وفقاً لتفسير القانون العثماني لعام ١٨٥٨، واعتبرت الأراضي غير المزروعة وغير المسجلة في الطابو اراضي دولة. ومن ادعى ملكية الارض، اضطر الى المثول امام لجنة استئناف عسكرية خلال فترة قصيرة واثبات ملكيته. وعلى سبيل المثال، طلبت لجنة الاستئناف العسكرية في الخليل، التي بحثت قضية اراضي ترقوميا، من الفلاحين ان يثبتوا ملكيتهم للارض بواسطة ابراز صور جوية لها وهكذا اصبح مليون ونصف المليون دونم آخر ضمن ملكية الدولة.

٤ ـ الاراضي المصادرة للاغراض العامة، وفقاً للقانون الاردني. ونقلت الصلاحيات الكامنة التي وضعها القانون الاردني في ايدي مجلس الوزراء والملك الاردني، الى نائب رئيس